المصـــــدر :	الوطن السعودية		
التـــاريخ :	19-10-2007	العـــدد :	2576
الصفحـات :	13	المسلسل :	92

من فيصل وفهد إلى عبدالله: الحرم حرام

الخبر الذي بزت به صحيفة الرياض الصحافة المحلية في منتصف رمضان المنصرم عن توجيه الملك عبدالله القضاء ممثلا في وزارة العدل بعدم السماح بتملك الأراضي داخل حدود الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، كان ذا أهمية كبرى وصدى أكبر. ليس على المستوى المحلي، بل على مستوى العالم كله خاصة للمسلمين. بل لقد كان لقرار الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تخصيص ما يوجد من أرض فراغ داخل حدود الحرمين لتبقى أوقافا من أجل الإنفاق من ريعها على الحرمين صدى بالغ عالميا ومحليا. ففي هذا القرار نقطة تحول في التفكر والتفكير الاستراتيجي الحضاري في تجنيب الحرمين أي احتياج للإنفاق على تطوير مرافقهما وارتفاقاتهما وإيجاد السبل في توالي واستمرارية المحافظة بعيدا عن أي منة أو امتنان، بخلاف ما تميزت به القيادة السياسية السعودية من تناقس متوال في إعمار الحرمين والمشاعر المقدسة منحة استثمار مع الله في عمل غير منقطع الأجر والثواب منذ آل الحكم السياسي في أغلب أرجاء شبه الجزيرة العربية منذ عشرة عقود إلى الأسرة السعودية.

والشيء بالشيء يذكر فقد كان للملك فيصل رحمه الله موقف منذ أكثر من أربعة عقود حين وجه خطاباً من سطرين فقط إلى وزير المواصلات محمد عمر توفيق رحمه الله في رد على تظلمات من قلة التقديرات لنزع ملكيات في شارع قريش في مشعر منى : إذ نص الأمر الملكي: منى ليست ملكا لأحد.

وقد اكتفى من نزعت ملكياتهم بما تم تقديره لهم من تعويضات مالية وفق ذلك الخطاب من فيصل رحمه الله. وقد علق حمد الدبيان أحد قيادات التأسيس الإداري في وزارة المواصلات مدير إدارة التعويضات، صورة ذلك الخطاب بوضعها تحت إطار زجاجي فوق مكتبه ليكون الخطاب جوابا لكل من يراجعه في شأن التعويضات في منى؟ ولا أعلم هل ما زال لذلك الأمر مفعول اليوم، ولا سيما أن منى مشعر من مشاعر الحج وممنوع فيها البناء حتى للأجهزة الحكومية؟

كذلك فما زلت أذكر موقفا كريما من الملك فهد رحمه الله أثناء إشرافه على تطوير المدينة المنورة التي تباطأ فيها مسار التنمية لأسباب باتت في ذمة التاريخ! لقد وقف يستمع إلى وزير الموصلات حسين المنصوري رحمه الله وإبراهيم العنقري وزير البلديات والمهندس عمر قاضي أمين المدينة المنورة آنذاك، وغيرهم من موظفي الحكومة. ووقف معهم المقاول المعروف بكر بن لادن، فقد استمع رحمه الله إلى الشرح واطلع على الخرائط التفصيلية، كان المسجد النبوي خلفه ساعتها، وهو متطلع إلى جبل أحد، وقال أريد من هنا ألا يحجب جبل أحد عن المسجد النبوي أي حاجز وأن يكون النظر من المسجد إلى الجبل والعكس على امتداد النظر وأتذكر أن عرض الطريق كان 60 متراً إن لم تخني الذاكرة؟ كان الملك فهد شديد الحرص والتأكيد على هذا الرأي الجميل.

وبكل أسى لا أعلم ما الذي جعل أمر الملك فهد لم ينفذ، فالذي يرى اليوم عرض الشارع يجد أنه ربما لا يزيد عن 30– 40 متراً وهو ممتد بالرؤية للجبل من المسجد والعكس، لكنه لم يكن وفق المنظور الذي راق للملك فهد رحمه الله.

والملك عبدالله فيما أمر به وزارة العدل الشهر الماضي "بعدم النظر في أي طلب من طلبات حجج الاستحكام داخل حدود الحرمين الشريفين، أياً كان موقع الطلب بما في ذلك سفوح الجبال وعدم سماع أي دعوى ترفع ضد

كل هذه التبريرات والأسباب الجوهرية، العائد منها ليس البحث عن موارد للحكومة، بل تشريح حسن من ولي الأمر في تحمل أمانة كبرى تجاه الله جل وعلا في البحث عما يريح ضيوف الرحمن...

أمانة العاصمة المقدسة أو أمانة المدينة المنورة فيما أزالته لجنة مراقبي الأراضي وإزالة التعديات من اعتداءات، وعدم سماع أي دعوى بالملكية في هذه الأماكن ما لم تستند على صك شرعي مستكمل الإجراءات. وإن هذا الأمر يشمل كافة الإنهاءات والدعاوى التي لم يبت فيها بحكم نهائي حتى تاريخه، وعلى وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة المالية كل فيما يخصه الرفع لنا عن كافة الأراضي داخل حدود الحرمين الشريفين التي ليس عليها ملكيات خاصة بموجب صكوك شرعية مستكملة الإجراءات لتكون وقفاً على المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة. وإن هذا الأمر يأتي انطلاقاً من المبادئ الشرعية والنظامية التي تقضي بوجوب المحافظة على الممتلكات العامة، وحرصاً منا على أن يكون للحرمين الشريفين أكبر قدر من الأوقاف لتكون بإذن الله ريعاً مستمراً على احتياجاتهما ومشاريعهما ولأهمية الوقف في الإسلام

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 19-10-2007 العـــدد : 2576
الصفحـات : 13 المسلسل : 92

محمد ناصر الأسمري *

وهو من يعظم قدراً وأجراً بحسب معرفة وازدياد نفعه ومن وصفه نبينا صلى الله عليه وسلم بالمال الرابح.

وإن هذا الأمر يأتي كذلك إيمانا بما لهذه الرحاب الطاهرة من قدسية تتطلب مزيداً من الاحتياط لحرمة أراضيها التي أصبحت عرضة للاستنزاف بادعاءات لا سند لها من الصحة لا سيما بعد أن استقرت أيدي الناس على أملاكهم منذ سنين بموجب صكوك شرعية، خاصة في هذه الأماكن المباركة التي تتوافر الدواعي الملحة لتوثيق ملكياتها أولا بأول لا أن تتأخر في ذلك مدداً طويلة" انتهى هنا توجيه خادم الحرمين حفظه الله .

كل هذه التبريرات والأسباب جوهرية، العائد منها ليس البحث عن موارد للحكومة، بل تشريع حسن من ولي الأمر في تحمل أمانة كبرى تجاه الله جل وعلا في البحث عما يريح ضيوف الرحمن الذين يستقبلون ويحجون ويعمرون بيت الله الحرام، وزوار مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام، والسلام عليه وخليفتيه أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وزيارة مواقع البقيع وأحد وجبل الرماة وغيرها من مشاهد الإسلام ومواطن القوة والاعتزاز بحمل الرسالة.

إن ما أقدم عليه الملك عبدالله، جعل الله ذلك في موازين حسناته، ليو عمل عظيم من أعمال الخير والبر والصلاح والإصلاح،والقيام بمسؤولية الأمانة إمامة وسياسة،ورعاية لشعائر الله ومشاهد السيرة النبوية في منزل الوحي ودار النصرة والدولة،وهو استدعاء لسلفيه الملك فيصل والملك فهد غفر الله لهما، في أن البلدتين ومرتفقاتهما أرض حرام لا يحل لأحد احتكار تملك أراضيهما لأنهما أرض حرام. لا يعضد شجرها ولا ينفر طيرها.

شكر الله لوالدنا الملك عبدالله فيما استشرف من قول وفعل، وما صار عليه من تقرير وقرار حماية ورعاية وحفظا لحرم الله.

هل يحق لي أن أتساءل عن أسباب اختفاء مواقع كانت وما زالت عزة للإسلام حضارة ودينا ورسالة، مثل جبل الرماة، ومسجد الفتح، ولابتي المدينة ومسجد النفس الزكية الذي صار مقهى للشيشة؟ وغيرها من الآثار النبوية الشريفة والتي تحولت إلى مخططات سكنية تزحف عليها دون احترام لما تمثله في وجدان المسلم وتاريخ الإسلام الذي هو تاريخنا الذي نفخر به؟

* كاتب ومستشار إعلامي
wakad@alwatan.com.sa